المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

حقوق الإنسان

ISSN 2210 - 1276

نشرة شهرية تصدرها الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - العدد 05 - نوفمبر 2013م

الافتتاحية

إن إشادة الاتحاد الأوروبي ممثلا في السيدة كاثرين أشتون المفوضة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون السياسية والأمنية نائب رئيس المفوضية بالدور النشط والمهمه الذى تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لهي مؤشر على نجاح المؤسسة الوطنية في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها في تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين والعمل على ترسيخ قيمها ونشر الوعي بها، وضمان الإسهام في ممارستها بكل حرية واستقلالية.

وإن إشادة الاتحاد الأوروبي هي اعتراف جديد بالنقلة الكبيرة التي قطعتها المملكة في مسيرتها الديمقراطية، والإقرار بنجاح الجهود التي تبذلها في مجمل سياساتها لصيانة وتعزيز حقوق الإنسان، لم تأت هذه الإشادة من فراغ وإنما نتيجة جهود عديدة مباشرة من قبل مجلس المفوضين والأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال مشاركاتهما في اجتماعات المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمسائل حقوق الإنسان، والتعاون مع المنظمات الدولية والجهات الإقليمية من أجل دعم العلاقات والمساهمة معا في تجسيد مبادئ حقوق الإنسان على أرض الواقع.

ومازال الطريق طويلا.. وهذا يتطلب تضافر الجميع (حكومة ومجتمعا مدنيا) من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

الاتحاد الأوروبي يشيد بالدور النشط والمهم للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

أشادت المفوضة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون السياسية والأمنية نائب رئيس المفوضية السيدة كاثرين أشتون بالدور النشط والمهم الذي تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان منذ إعادة تشكيلها، وأكدت أهمية إنشاء مثل هذه المؤسسات لتحقيق نتائج ملموسة لكسب ثقة المواطنين.

جاء ذلك في بيان تلاه السيد مايكل مان المتحدث الرسمي للمفوضة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون السياسية والأمنية نائب رئيس المفوضية.

كما أشادت بالخطوات المهمة والعديدة التي بادرت حكومة مملكة البحرين إلى اتخاذها تنفيذا لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق.

ورحبت المفوضة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون السياسية والأمنية بشكل خاص بتدشين أعمال الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية وقيامها بعملها بشكل مستقل وفعال.

وأكد البيان أن حكومة مملكة البحرين اتخذت مبادرات جديرة بالإشادة في أعقاب أحداث فبراير ومارس 2011م، وتمثلت أبرز هذه المبادرات في تأسيس اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي قامت بصياغة توصياتها في شكل تقريرها النهائي منذ عامين تحديدا.

ونوه البيان بأن قيام مملكة البحرين بإنشاء اللجنة المستقلة لمراقبة أوضاع السجناء والمعتقلين ومنع التعذيب وسوء المعاملة يجعل البحرين تقترب كثيرا من التصديق على اتفاقية البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب وغيره من أنواع سوء المعاملة أو القسوة أو المعاملة المهينة التي تعرف اختصارا باتفاقية (OPCAT) حيث تقوم مفوضية حقوق السجناء والمعتقلين بزيارة ومراقبة أماكن الاعتقال من أجل الحيلولة دون وقوع التعذيب أو سوء المعاملة مما يعد مبادرة بحرينية أخرى مهمة على هذا الصعيد.

وأكدت المفوضة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون السياسية والأمنية في بيانها دعمها جميع الجهود التي تقوم بها حكومة مملكة البحرين من أجل استكمال تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق وفي الاطار الزمني المنشود، وتتطلع إلى ذلك من خلال التقرير المرحلي الثالث في الأول من ديسمبر القادم المتعلق بتنفيذ توصيات لجنة لتقصي الحقائق.

وشددت المفوضة السامية على أن نجاح جهود حكومة البحرين على هذا الصعيد يعتمد الى حد كبير جدا على التعاون البناء من جانب المعارضة وجميع المواطنين البحرينيين، ودعت جميع الأطراف في البحرين إلى انتهاز فرصة قنوات الحوار الهادئ غير المشروط ورفض أشكال العنف كافة من أجل تحقيق المصالحة المستدامة.

مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يعقد اجتماعه الاعتيادي الثامن

عقد مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه الاعتيادي الثامن وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف، برئاسة سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل.

وتم خلال الاجتماع استعراض تقارير اللجان الدائمة، حيث تم استعراض التقرير الشهري للجنة الشكاوى والرصد والمتابعة المتعلق بالشكاوى الواردة للمؤسسة وطلبات المساعدة المقدمة، وتمت مناقشة ملاحظات لجنة الحقوق المدنية والسياسية حول الاستراتيجية الوطنية للطفولة للأعوام 2013-2017، والتقرير الذي أعدته اللجنة المعنية بمتابعة الوضع البيئي بشأن الزيارة التي قامت بها لمنطقة وادي البحير ، حيث تم الاتفاق على رفعها إلى الجهات المعنية.

كما تمت مناقشة مقترح لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن ورش العمل التي تقدمها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث تم الاتفاق على إدراجها ضمن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية لعام 2014.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يلتقي السفير الفرنسي

استقبل سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة السيد كريستيان تيستو سفير الجمهورية الفرنسية لدى مملكة البحرين وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف.

وخلال اللقاء رحب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالسفير الفرنسي، واستعرض معه أوجه التعاون المشترك وتبادل وجهات النظر والرؤى بين الجانبين في مجال حقوق الإنسان.

وقدم رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للسفير الفرنسي شرحا عن الدور الذي تقوم به المؤسسة الوطنية في تعزيز وتنمية حقوق الإنسان في مملكة البحرين. من جانبه أكد سعادة السفير الفرنسي أهمية دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، في تعزيز وحماية حقوق المواطنين والمقيمين، مشددا على ضرورة التنسيق والتعاون بين المؤسسة الوطنية والجهات ذات الاختصاص في الجمهورية الفرنسية في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

حضر اللقاء سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام، والسيد عبدالله أحمد الدرازي نائب رئيس المؤسسة ورئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يجتمع بالسفير الأمريكي

اجتمع سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بسعادة السيد توماس كراجيسكي سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى مملكة البحرين، في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف.

وخلال الاجتماع رحب رئيس المؤسسة الوطنية سعادة الدكتور عبدالعزيز أبل بسعادة السفير الأمريكي، مستعرضا الدور الذي تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز وتنمية حقوق الإنسان وحمايتها، والمهام التي تقوم بها المؤسسة المتمثلة في متابعة شكاوى المواطنين والمقيمين، المتعلقة بحقوق الإنسان.

وأشار رئيس المؤسسة الوطنية إلى دور اللجان التابعة للمؤسسة الوطنية المتمثلة في لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، ولجنة الحقوق المدنية والسياسية، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

من جانبه أشاد سعادة السفير الأمريكي توماس كراجيسكي بدور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بما يعزز الوعي بثقافة حقوق الإنسان، مؤكدا أهمية التعاون بين المؤسسة الوطنية وبالجهات ذات الاختصاص المعنية في مجال حقوق الإنسان بالولايات المتحدة الأمريكية.

حضر اللقاء سعادة السيد فريد غازي عضو لجنة الحقوق المدنية والسياسية، والسيد ياسر صقر الشيراوي الأمين العام المساعد، والسيد ياسر غانم شاهين مدير إدارة الشؤون القانونية، والسيد نوار عبدالله المطوع مدير إدارة الاتصال.

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها العادي التاسع

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها العادي التاسع برئاسة سعادة السيد عبد الله أحمد الدرازي وعضوية سعادة السيد أحمد عبدالرحمن الساعاتي وسعادة الآنسة ماريا خوري.

وتم خلال الاجتماع استعراض التقرير المعد من قبل الأمانة العامة بشأن جلسة النطق بالحكم في قضية تنظيم 14 فبراير والمنعقدة يوم الأحد الموافق 29 سبتمبر 2013.

كما تم استعراض مجمل الشكاوى وطلبات المساعدة التي تلقتها المؤسسة الوطنية خلال الفترة السابقة، وما تمّ فيها من إجراء، حيث خرجت اللجنة بعدد من القرارات والتوصيات التي سيجرى العمل على تنفيذها.

لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعقد اجتماعها العادي السابع

عقدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها العادي السابع برئاسة سعادة الدكتورة فوزية سعيد الصالح، وعضوية سعادة السيد عبدالجبار أحمد الطيب، وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف.

وتم خلال الاجتماع التصديق على محضر الاجتماع العادي السابق، كما تمت مناقشة تقرير الزيارة الميدانية التي قامت بها اللجنة المعنية بمتابعة الوضع البيئي لمنطقة وادي البحير، إضافة إلى مناقشة آلية تنفيذ الفعاليات المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمؤسسة الوطنية للفترة المقبلة، وتقرر تكليف الأمانة العامة بإعداد مشروع حول هذا الموضوع وعرضه على اللجنة في اجتماعها القادم.

الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يستقبل مدير عام السياسات الإدارية والإعلامية بالمجلس الأعلى للمرأة

استقبل سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة السيد عزالدين المؤيد مدير عام السياسات الإدارية والإعلامية بالمجلس الأعلى للمرأة، وذلك في مقر المؤسسة بضاحية السيف.

وخلال اللقاء استعرض الجانبان أطر التعاون والتنسيق بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للمرأة، بما يعزز تنمية حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق المرأة بشكل خاص، كما تم بحث توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين قريبا.

من جانبه أشار السيد عزالدين المؤيد إلى أن المجلس الأعلى للمرأة يسعى إلى تحقيق الشراكة بين الوزارات ومؤسسات الدولة، لدعم قضايا المرأة وحقوقها، انطلاقا من رؤية المجلس وأهدافه.

حضر اللقاء الشيخة دينا آل خليفة، والسيد محمد الفارس من المجلس الأعلى للمرأة، والسيد نوار عبدالله المطوع مدير إدارة الاتصال بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

الأمين العام يترأس وفد مملكة البحرين في اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ترأس سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفد مملكة البحرين في اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة.

وتم خلال الاجتماع إقرار النظام الداخلي للشبكة العربية، ومناقشة الشعار والموقع الإلكتروني الخاص بالشبكة، إلى جانب بعض الموضوعات اللوجستية وأوضاع حقوق الإنسان بالعالم العربي.

كما تم تناول كيفية تطوير التعاون بين المؤسسات الوطنية بالعالم العربي من جهة والشبكات الإقليمية والدولية من جهة أخرى، فضلا عن ضرورة تطوير قدرات كوادر الشبكة العربية ليسهموا بشكل أكبر في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بالعالم العربي.

يذكر أن المكتب التنفيذي للشبكة يعقد اجتماعاته مرتين في السنة أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك وفقا لما هو منصوص عليه في النظام الداخلي وبناء على مهام اللجنة التنفيذية المنصوص عليها في النظام الأساسي.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم محاضرة بعنوان "اتفاقية مناهضة التعذيب"

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مؤخرا محاضرة بعنوان "اتفاقية مناهضة التعذيب" للدكتور أمجد بهجت شموط أمين العام لمركز الجسر العربي للتنمية وحقوق الإنسان بالمملكة الأردنية الهاشمية، وذلك بفندق موفنبيك المحرق.

وأعلن سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية في كلمة الافتتاح أنه سيتم تدشين استراتيجية المؤسسة للفترة من 2013-2016 في ديسمبر المقبل تزامنا مع احتفالات المملكة بالعيد الوطني المجيد.

وأشار الدكتور أبل إلى أن الاستراتيجية تتضمن الكثير من البرامج التدريبية والدورات بهدف الوصول إلى المستوى المطلوب في مجالات حقوق الإنسان.

وحول محاضرة اتفاقية مناهضة التعذيب بيّن رئيس المؤسسة الوطنية أن المملكة انضمت إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وفق المرسوم بقانون رقم (4) لسنة 1998 وذلك دليل على دعم الدولة لحقوق الإنسان ووضعها ضمن السياسة الهادفة لتفعيل المعاهدات الدولية على المستوى الوطني.

وأشاد الدكتور أبل بإصدار حضرة صاحب جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى المرسوم رقم (61) لسنة 2013 بإنشاء وتحديد اختصاصات مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين الذي يعتبر خطوة غير مسبوقة.

وتعد الأولى من نوعها في الدول العربية، وهي دليل على استمرار جهود الدولة في دعم وتطوير آليات حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن هذا الإصدار يعبر عن صدق الالتزام بتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ويأتي انسجاما مع توصيات مجلس حقوق الإنسان في مراجعته الدورية ومع متطلبات الاتفاقيات التي وقعتها وصدقت عليها المملكة.

من جانب آخر، تناول المحاضر الدكتور أمجد شموط المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان وطبيعة هذه الحقوق، وأبرز الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما تطرق إلى اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول المصاحب للاتفاقية.

الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يستقبل أمين عام مركز الجسر العربي للتنمية وحقوق الإنسان

استقبل سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مكتبه بمقر المؤسسة بضاحية السيف الدكتور أمجد بهجت شموط الأمين العام لمركز الجسر العربي للتنمية وحقوق الإنسان بالمملكة الأردنية الهاشمية، بحضور المستشار عاطف المجالي.

واستعرض الجانبان أطر التعاون والتنسيق بين المؤسسة الوطنية ومركز الجسر العربي للتنمية وحقوق الإنسان بالمملكة الأردنية الهاشمية بما يسهم في تنمية حقوق الإنسان، ونشر مفاهيم ثقافة حقوق الإنسان.

وبحث الجانبان توقيع مذكرة تفاهم قريبا بين المؤسسة ومركز الجسر للتنمية وحقوق الإنسان ، وذلك لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.

وشكر الأمين العام الدكتور أمجد شموط للمحاضرة القيمة المتعلقة بـ "اتفاقية مناهضة التعذيب".

من جانبه أشاد الدكتور شموط بدور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين، في تعزيز تنمية حقوق الإنسان، ونشر مفهوم ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع البحريني بشكل خاص، ونشر هذه الثقافة في المجتمعات العربية بشكل عام.

OCTOBER
01

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للموئل

تزامنا مع احتفالات الأمم المتحدة باليوم العالمي للموئل الموافق 1 أكتوبر من كل عام، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب قرارها (202/40) المؤرخ في 17 ديسمبر 1985 أن يكون أول يوم اثنين من شهر أكتوبر من كل عام هو يوم عالمي للموئل، وذلك بغية عكس الوضع في المستوطنات البشرية، إضافة إلى عكس الحق الأساسي في المأوى الملائم للجميع، كما يهدف هذا اليوم إلى تذكير العالم بمسؤوليته المشتركة حيال مستقبل الموئل الإنساني.

وتشارك المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان العالم احتفالاته بهذه المناسبة من خلال منظماته الدولية المتخصصة، التزاما منها بمقاصد الأمم المتحدة النبيلة من أجل عالم أكثر سلما وازدهارا وتنمية.

وتشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمنح صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر جائزة الشرف للإنجاز المتميز في مجال التنمية الحضرية والإسكان من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عام 2006، كتقدير دولي يثبت قدرة مملكة البحرين على إرساء نموذج متحضر يحتذى به في النهضة والتقدم، كما تشيد بتمويل صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء جائزة تمنح لأفضل الباحثين الذين أسهموا أو سيسهمون في المجالات التي تخدم البشرية، إيمانا بالدور الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وتأثيره الكبير في حياة الناس.

كما تشيد المؤسسة الوطنية بالرؤية التنموية المتكاملة التي اعتمدتها مملكة البحرين وحظيت بوضع متميز ومتقدم في تقارير التنمية البشرية الإقليمية والعالمية سنوات عدة.

وتدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الحكومة الموقرة إلى مواصلة جهودها من أجل التنمية والإعمار، والمضي قدما بتحد وإرادة وعزم لاستكمال البنية الأساسية وتعزيزها في حدود الموارد المتاحة، والارتقاء بمعدلات التنمية الشاملة، وجودة مستوى الخدمات التعليمية والصحية، والإسكانية، ومستوى المعيشة لتحسين عيش المواطنين من جميع النواحي.

OCTOBER
05

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للمعلمين

تحتفي الأمم المتحدة باليوم العالمي للمعلمين الموافق 5 أكتوبر من كل عام، الذي يوافق ذكرى اعتماد التوصية المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" ومنظمة العمل الدولية بشأن أوضاع المدرسين عام 1966، ويأتي هذا التقدير للمعلم بناءً على الدور الحيوي الذي يضطلع به في بناء القيم ونشر العلم، ودوره الرائد في عملية البناء الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية في المجتمع، وهي توصية تشمل عددا من المبادئ التوجيهية بشأن السياسات التربوية، والبرامج التعليمية، وإعداد المعلمين، وتوظيفهم، وظروف عملهم، ومشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعليم، وهي كذلك مناسبة للاحتفال بالمعلمين واسترعاء الانتباه إلى وضعهم، وإلى الظروف التي يعملون فيها، وإلى احتياجات البلدان التي لا تواكب فيها عملية توظيف المعلمين الارتفاع في معدلات القيد.

واختير شعار "نداء من أجل المعلمين" لفعاليات اليوم العالمي للمعلمين لعام 2013 لتسليط الضوء على النقص الحاد في المعلمين المهنيين والمدرَّبين والمدعومين جيدا الذين لا بد من أن يتوافروا للنهوض بجودة التعليم. ولا يقتصر التحدي على توظيف الأعداد الكافية من المعلمين، بل يرتبط أيضا بتوظيف معلمين أكفاء. ففي غالب الأحيان، يفتقر المعلمون إلى التأهيل اللازم ويتقاضون أجورا متدنية ويعانون تراجع مكانتهم في المجتمع. ويُعَد المعلمون أهم الموارد التعليمية على الإطلاق، لأنه لا يمكن توفير التعليم الجيد دونهم. غير أن الأعداد الحالية للمعلمين لا تتطابق مع ما حُدد في إطار أهداف التعليم للجميع، فهدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015 يتطلب وحده توفير 1.2 مليون معلم إضافي خضعوا للتدريب، وهذا هو سبب الدعوات التي وجهتها اليونسكو مع شركائها إلى المجتمع الدولي والحكومات إلى زيادة الاستثمارات المتعلقة بالمعلمين.

وتشير التقديرات إلى أنه ينبغي استحداث أكثر من 1.7 مليون وظيفة للمعلمين من أجل تحقيق أهداف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، وتساوقا مع توظيف معلمين جدد، من الواجب تحسين نوعية التعليم ودعم المدارس في الجهود التي تبذلها لجذب المعلمين المؤهلين.

وبهذه المناسبة، تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالدور الجليل الذي يقوم به المعلمون في نشر رسالتهم السامية الهادفة لإنارة العقول بالعلم والمعرفة والاطلاع وغرس القيم والأخلاق الحميدة في نفوس الطلاب والطالبات، وتنشئة الأجيال على قيم المواطنة وتربيتهم على قيم التسامح والتآخي والتعايش بحب وسلام مع الجميع، والترابط الأخوي بين جميع أفراد المجتمع وذلك تكاملا مع دور الأسرة في التربية مما يعزز الانفتاح الفكري لديهم ويحقق أحلامهم في خدمة الوطن وينأى بهم عن أي أعمال غير قانونية لا تتفق مع تعاليم ديننا الحنيف، وتخالف المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الطفل.

وتطالب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الحكومة الموقرة بتحسين أوضاع المعلمين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم، باعتبارهم الأساس الذي يقوم عليه أي جهد تربوي في مختلف المواقع.

OCTOBER
24

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة يوم الأمم المتحدة

يحتفل العالم في 24 أكتوبر من كل عام بذكرى تأسيس منظمة الأمم المتحدة، وهي الذكرى السنوية لبدء إنفاذ ميثاق الأمم المتحدة، حيث يوافق تاريخ تأسيسها 24 أكتوبر 1945.

وقد صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (168/2) في 31 أكتوبر 1947، بإطلاق اسم "يوم الأمم المتحدة" على يوم 24 أكتوبر باعتباره مناسبة تعيد فيها الحكومات والشعوب تأكيد إيمانها بمقاصد الميثاق ومبادئه.

وفي رسالته بمناسبة الاحتفالية بهذا اليوم العالمي شدد معالي السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة على أهمية تآزر أعضاء الأمم المتحدة بشأن مسائل النزاع المسلح وحقوق الإنسان والبيئة والعديد من القضايا الأخرى، ودعا الجميع إلى التعهد بالرقي إلى مستوى المُثل التي تقوم عليها هذه المنظمة والعمل معا من أجل تحقيق السلام والتنمية والنهوض بحقوق الإنسان.

وبهذه المناسبة، تهنئ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمانة العامة وجميع العاملين في الأمم المتحدة، وتشيد بالدور المهم الذي تبذله والهيئات والمؤسسات والمنظمات التابعة لها في مجال تقدم ورقي المجتمع الدولي ككل، ومنع نشوب الخلافات التي قد تؤدي إلى توترات دولية وصراعات.

وتعبر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن خالص تهانيها وتقديرها لما تبذله الهيئات التابعة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في مجال النشر والتوعية والتثقيف، وحماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي ووقف جميع أشكال الانتهاكات.

كما تثمن جهود الأمم المتحدة في مكافحة الفقر والقضاء على الأوبئة والحروب والنزاعات، وتدعو إلى إرساء نظام اقتصادي جديد يمكن من توزيع فرص الازدهار على نحو أكثر إنصافا ويعزز جسور الثقة بين شعوب العالم كافة.

وتعرب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن أملها أن تتمكن منظمة الأمم المتحدة من تطوير أدائها وأساليب عملها واستكمال عملية إصلاح هياكلها من أجل التعامل الفعال مع مختلف القضايا العالمية والإقليمية، ومن أجل تعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

من جهتها، فإن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل على كثب وباطلاع على جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها والمعنية بحقوق الإنسان من أجل التأكد من التزام الحكومة والمجتمع المدني في مملكة البحرين بالاتفاقيات والمعاهدات التي صدقت عليها الدولة أو انضمت إليها، إضافة إلى دورها في المجتمع البحريني عبر تفعيل اختصاصاتها الصادرة في الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 المعدل بالأمر الملكي رقم (28) لسنة 2012 الذي

يخول المؤسسة الاختصاص في "تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها"، كما تتطلع المؤسسة إلى القيام باختصاصاتها في المجتمع البحريني في إطار الشراكة مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس التي نصت على اختصاصات المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للاعنف

تحتفي الأمم المتحدة باليوم العالمي للاعنف الموافق 2 أكتوبر من كل عام، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والستين بموجب القرار رقم (61 / 271) المؤرخ في 15 يونيو 2007، تخليدا لذكرى مولد الزعيم الهندي المهاتما غاندي، مؤسس فلسفة استراتيجية اللاعنف وأحد الأصوات الرائدة التي رأت أن نبذ العنف هو أعظم قوة في متناول البشرية.

ويعتبر هذا اليوم مناسبة لنشر رسالة اللاعنف، عن طريق التعليم وتوعية المواطنين والمقيمين، حيث يؤكد قرار الأمم المتحدة أهمية عالمية مبدأ اللاعنف في تأمين ثقافة السلام والتسامح والتفاهم واللاعنف، ويضع في الاعتبار أن اللاعنف والتسامح والاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، والديمقراطية، والتنمية، والتفاهم المتبادل، واحترام التنوع، أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا، وقد تم تأكيد مبدأ اللاعنف ضمن ميثاق الأمم المتحدة أيضا من خلال الحث على التسامح وحسن الجوار والحرص على عدم استخدام القوة المسلحة، وتعمل الأمم المتحدة لتحقيق هذه المبادئ السامية في الحياة، وذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان، والسعي إلى حل النزاعات بالوسائل السلمية، والقضاء على العنف ضد المرأة، وبناء الجسور بين الثقافات ومكافحة الكراهية والتطرف في كل مكان.

وبهذه المناسبة، تدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المجتمع إلى تبني نهج اللاعنف بأشكاله كافة، وسلوك مبدأ الحوار والتفاهم كحل لجميع المشاكل التي تعصف بالمجتمع، تحقيقا لمبدأ احترام الآخر، وتحقيقا لنشر ثقافة السلام والتسامح واحترام مبادئ حقوق الإنسان ومواثيقها والوقوف بتوازن وحكمة إزاء الأحداث المحيطة، إذ لمن شأن كل ذلك أن يعزز ثقافة اللاعنف بين شرائح المجتمع كلها.

وتهيب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالمنظمات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية أن تقوم بتفعيل دورها التطوعي والمجتمعي بشكل مضاعف لتعميم ثقافة اللاعنف وجعلها قيمة إنسانية تحترم وتقدر، وذلك من خلال تنفيذ الأنشطة والفعاليات الكفيلة بإيصال رسائل احترام الأديان السماوية التي حرمت التنكيل والعنف، ومضمون المواثيق والاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص.

اتصل بنا: ص. ب. 10808، المنامة، مبنى 2771، طريق 2835، ضاحية السيف، 428، هاتف: 666 111 17 973+، فاكس: 600 111 17 973+ مملكة البحرين.